

ولما كانت الدوائر الإمبريالية في الولايات المتحدة الأمريكية لا تقف من رطب أزمة التضخم المالي المتزايدة التي تسود اقتصادها ، بارتفاع أسعار النفط الخام المصدر من الإقطار المنتجة له ولا سيما من الإقطار العربية ، وتطلق على لسان صحافتها ومسؤوليها صحاح التهديد والوعيد باستعمال مختلف الأساليب بما في ذلك ، الاحتلال العسكري لمناجم البترول ، فإن هذه المقالة ستسلط الضوء على زيف الدعايات الإمبريالية وتتاول مبررات ارتفاع أسعار النفط وعوامله الأساسية في إطارها المستقل إلى حد ما عن ظاهرة التضخم المالي في البلدان الرأسمالية .

عوامل تحديد أسعار النفط الخام :

١ - أن العامل الرئيسي لتحديد قيمة أية سلعة صناعية كانت ، إنما يتعلق ، أساسا ، بتكاليف إنتاجها ، ولا سيما تلك التكاليف التي تنفق على استخراج قوة العمل البشرية ، التي يمكنها وحدها التعويض ليس فقط على مجموع رأس المال الموظف في الإنتاج « الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير » بل وخلق قيم جديدة هي مصدر تطور الثروة الاجتماعية .

غير أن النفط الخام ، بوصفه ، سلعة ناضية لا يمكن تجديدها انتاجها مثل سائر السلع والمنتجات الأخرى ، فضلا عن أن احتياطاته المحدودة في العالم تتجه باستمرار ، مع تصاعد نسبة استهلاكه العالمية ، إلى الانخفاض ، فإن أسعاره خلافا لما هو الأمر عليه بالنسبة لمختلف السلع الصناعية ، لا تتعلق بالظروف الوسطية الاجتماعية للإنتاج ، بل أنها تتحدد بظروف الإنتاج في أصعب ميادين حقول الاستخراج وأكثرها كلفة وانعاشا لرأس المال . كظروف الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية وفي المناطق النائية من حقول البترول التي اكتشفت في الأراضي الحليدية من الإسكندرية الأمريكية الشمالية ، وفي قاع بحر الشمال ، مما يتطلب نفقات أكبر من الحديد البشري ، وتوظيفات أضخم من رأس المال .

٢ - ولما كان النفط الخام هو واحد من مصادر الطاقة الأخرى المعروفة في العالم وهي الفحم الحجري ، الكهرباء ، الغاز الطبيعي ، الطاقة النووية وزيت الطفال . فإن أسعاره ولا سيما أسعار مشتقاته تتأثر بشدة بمناسبة هذه المصادر لها في أكثر من وجه من وجوه استعمالات الطاقة ، علما أن بعض مشتقات النفط مثل بنزين السيارات وبنزين الطائرات لا تجد لها منافسا من مصادر الطاقة الأخرى . وإذا ما علمنا بأن نسبة استهلاك هاتين المادتين ( بنزين السيارات وبنزين الطائرات ) إلى مجموع استهلاك مشتقات النفط الأخرى تبلغ ٢٠ ٪ في أوروبا و ٢٥ ٪ في اليابان سنما يرتفع استهلاكها في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد ٥٢ ٪ من مجموع المشتقات النفطية المستهلكة فيها ، عندئذ تتضح أهمية النفط كمصدر حيوي لا يمكن التعميم عنه من مصادر الطاقة الأخرى ، ولهذا فإن مصادر الطاقة على اختلافها لا يمكن أن تدخل كعامل مناسب من الناحية الاقتصادية مع النفط الخام ومشتقاته . وهذا ما يفسر الاعتماد المتزايد في العالم على الطاقة المنتجة من النفط والتي لا تقل عن ٥٠ ٪ من مجموع الطاقة في أي من البلدان الصناعية بينما تبلغ في بعضها ٧٥ - ٨٠ ٪ كما هو الأمر عليه في اليابان .



المصدر الوحيد الذي يبرز بوصفه منافسا محتملا من الناحية النفطية ، هو زيت الطفال الذي يظهر جيولوجيا بشكل مادة عضوية موجودة في الصخور الرسوبية المركبة من الطين الكلسي والحجر الرملي وهو في حاله الطبيعية يشبه الشمع ويعتبر مادة هيدروكربونية تماثل النفط الخام التي تخرج بحجمه إذا ما نفيت من الكبريت والتزوجين ومن الممكن تكريرها لتعطي مشتقات النفط عدا زيت التشحيم . ولكن العضلة الكبرى أمام استثمار هذا المصدر هو ضخامة التكاليف التي سبقت انعامها على عمليات الاستنثار بسبب اختلافه بالصخور واحتوائه على عناصر كيميائية أخرى الأمر الذي جعل استنثاره اقتصاديا كمصدر مناسب للنفط الخام سواء في الظروف الراهنة أو في المدى المنظور من الظروف اللاحقة .

٣ - أن العلاقة بين عرض الكميات المنتجة من النفط الخام ومخرونها الإجمالي المحتل وبين الطلب المتزايد عليه في السوق العالمية ، هي من العوامل التي تلعب دورها في تراوح أسعار النفط الخام حول قيمته الحقيقية وبمبلغ بصورة متزايدة نحو الارتفاع .

لقد كانت سيطرة الاحتكارات النفطية شبه المطلقة على إنتاج النفط الخام وعلى ميادين تسويقه وتصنيع مشتقاته بما تضمن لها أضخم الأرباح الضخمة ، تشكل عقبة بوجه المل الطبيعي لأسعار النفط من أن تأخذ بمسارها الواقعي إلى جانب المواد الخام الأخرى في السوق العالمية . ومقتضى هذا الوضع انعكاسا على أسعار النفط الخام في دول الخليج بعد توقيع اتفاقية طهران في ١٤-٢-١٩٧١ المعقودة بين دول الخليج العربي المنتجة للنفط وبين شركات النفط العالمية مما يتعلق بأحداث زيادة سنوية في أسعار النفط الخام بنسبة ٢٥ ٪ بدأت مرحلة جديدة في الحد من سيطرة الاحتكارات النفطية شبه المطلقة على إنتاج النفط والتحكم بأسعاره في حقول هذه الإقطار .

ومع اتساع سوق النفط الحرة ، ومثل أسعار النفط الخام وأسعار المنتجات النفطية الأخرى إلى الارتفاع ، ومع انحسار سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى للبترول التي كانت تتشرف على إنتاج ٨٤ ٪ من مجموع إنتاج النفط العالمي في عام ١٩٦١ إلى نسبة ٥٦ ٪ في عام ١٩٧٢ ، نشأت المبررات الواقعية لدى الإقطار المنتجة للنفط الخام لكي ترفع من أسعار النفط الذي تهيمن على إنتاجه تلك الشركات الاحتكارية .

٤ - التضخم النقدي : أن الدول الرأسمالية في سعيها لتضليل الجماهير ، تظفي بتعمية التضخم المالي والارتفاع الهائل في أسعار مختلف البضائع الصناعية والزراعية وغيرها على عاتق البلدان المنتجة للنفط التي يربط فيها الطبيعي بوصفها مالكة لثرواتها المعدنية في أحداث الزيادات القوية في أسعار نفطها الخام كسبيل لا بد منه للتعميم عما يلحقها من عجز نتيجة للتضخم المالي وارتفاع أسعار البضائع في السوق الرأسمالية العالمية .

أن الاقتصاديين البرجوازيين في الولايات المتحدة الأمريكية وفي غيرها من البلدان الرأسمالية ، يجعلون من ارتفاع أسعار النفط الخام عاملا أساسيا لجميع مظاهر التدهور الاقتصادي الذي يعاني منه النظام الرأسمالي العالمي ، كالتضخم المالي ، والمعجز في ميزان المدفوعات وغيرها مما يتناسخ أن مصدر كل هذه المظاهر إنما يكمن في أسس النظام الرأسمالي .

التضخم المالي في الولايات المتحدة الأمريكية وعجز ميزان مدفوعاتها لم يكن حدثا جديدا ناتجا عن زيادات أسعار النفط . فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تعاني تضخما ماليا في الفترة التي سبقت زيادة أسعار النفط بدرجة ١٢ ٪ وذلك في عام ١٩٧١ وأن درجة التضخم السنوي هذه هي أصغر من مستنير ، كما أنها تعاني من عجز مستمر في ميزان مدفوعاتها منذ سنوات عديدة سبقت زيادة أسعار النفط ، إذ بلغ المعجز في ميزان مدفوعاتها عام ١٩٧١ ٦٤٤ مليار دولار وارتفع هذا الرقم ليصل إلى ١٢ مليار دولار عام ١٩٧٢ ، فإذا كانت أرقام خبراء الاقتصاد الأمريكيين تشير إلى أن المعجز المتراكم في ميزان المدفوعات الأمريكي في عام ١٩٧٢ بلغ



٢٠٠٧ مليار دولار فإنه يرتفع إلى ٢٤٠٧ مليار دولار في عام ١٩٧٢ الذي سبق الزيادات الأساسية في أسعار النفط .

ولكي يتجلى لنا التأثير المحدود لزيادات أسعار النفط الخام التي اقيمت عليها أقطار منظمة الأوبك على ظاهرة التضخم النقدي في الإقطار الرأسمالية ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية ، لا بد من الإشارة إلى أن ما استوردته الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام عام ١٩٧٢ هو ٢٦ ٪ من حاجتها إلى البترول كما جاء في تقرير الكونغرس الأمريكي الذي أذيع في أوائل شباط ١٩٧٢ ، أما ٧٤ ٪ المتبقية فقد أنتج محليا من قبل شركات البترول الأمريكية نفسها . فإذا كانت نسبة التضخم المالي التي سببها الزيادة العامة في أسعار مختلف المنتجات البترولية ، هي في حدود ٢٤٤ ٪ كما يعترف بذلك العديد من خبراء البترول الغربيين ولا سيما الأمريكيين منهم ، عند ذلك ستكون الزيادة التي احتنتها كمية البترول المستوردة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في التضخم المالي هي في حدود ٤٦ ٪ أي حوالي ٦ ٪ إذا ما علمنا أن استيرادات الولايات المتحدة بعد عام ١٩٧٢ بقيت مقاربة إلى حاجتها الاستهلاكية من البترول .

ولكي نتكف عن حقيقة التضخم النقدي بوصفه ظاهرة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي في الظروف الراهنة لا بد من الوقوف عند إحدى أهم وظائف النقود وهي وظيفتها بوصفها وسيلة للتداول ( التعامل ) ، أي أن النقود تخدم بالإضافة إلى وظائفها الأخرى ، كوسيط لتبادل البضائع سواء كان ذلك في ميدان السوق الداخلية لبلد محدد من البلدان أو كان ذلك على صعيد التعامل الدولي ، بين بلد وبلد آخر ، وعمليات التبادل البضاعي الذي يخدم فيها النقد كوسيط ، هي عمليات البيع والشراء والتي تجري عادة ، في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية حيث يسود الإنتاج البضاعي الرأسمالي ، ليس عن طريق مقايضة بضاعة ما ببضاعة أخرى موجودة لدى شخص أو جهة أخرى ، بل أن عمليات التبادل البضاعي تتحقق عن طريق النقود بوصفها وسيطا لتبادل البضائع ، ومعنى ذلك : أن بائع بضاعة ما ، كالنفط الخام مثلا ، وهو يحتاج إلى منتجات صناعية ومواد استهلاكية ، عليه أن يحصل ، كقاعدة ، أولا على النقود لكي يشتري بها مبدئ تلك المنتجات الصناعية والمواد الاستهلاكية ، ونقل كقاعدة لأنه يحدث أحيانا أن تجري مقايضة البضائع في السوق بعضها ببعض الأخر مباشرة ودون الحاجة إلى النقود كوسيط في هذا التبادل ، ولكن هذه الحالة تشكل في ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية حالة استثنائية عن القاعدة الرئيسية للتعامل النقدي .